S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/789
15 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذه الرسالة بيانا صادرا عن وزارة خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ تحت عنوان "مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في مدينة الجزائر يقول "لا" لمبدأ اكتساب الأرض بالقوة" (انظرالمرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

150799 150799 99-20868

مرفق

بيان صادر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ عن وزارة خارجية إثيوبيا بعنوان "مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في مدينة الجزائر يقول "لا" لمبدأ اكتساب الأرض بالقوة"

قامت الدورة الخامسة والثلاثون لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بمدينة الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، بالإجماع، بتأييد أساليب تنفيذ الاتفاق الإطاري للمنظمة المتعلق بتسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. وقد أثبتت المنظمة، بعملها هذا، أنها تقف إلى جانب المبادئ وسيادة القانون.

وأساليب تنفيذ اتفاق المنظمة الإطاري لا تأتي بأي أفكار جديدة بالنسبة للأفكار الواردة بالفعل في الاتفاق الإطاري الذي سبق تقديمه للطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والذي وافقت عليه إثيوبيا على الفور.

والأساس الذي تستند إليه أساليب تنفيذ اتفاق المنظمة الإطاري، والذي يستند إليه أيضا الاتفاق نفسه، يتمثل في المطالبة بالعودة إلى الوضع الذي كان سائدا حتى يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وإثيوبيا قد أصرت دائما على أن هذا يشكل شرطا ضروريا للسلام، وأن السلام بين إثيوبيا وإريتريا سيصبح وهما من الأوهام في حالة عدم تحقيق هذا الشرط. وإثيوبيا ما فتئت تقول باستمرار إن العدوان مصيره إلى البطلان، وأن ذلك أمر لا بد منه. والمنظمة قد استجابت بالأسلوب الوحيد المترتب على التزامها بالميثاق. وإثيوبيا قد قالت بصفة أساسية إن ما تقرر في مدينة الجزائر متفق مع مبادئ القانون الدولي وكذلك مع المبادئ التي أصرت إثيوبيا على وجوب احترامها. وهذا هو ما ذكره أيضا رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس الوفد الإثيوبي في مؤتمر قمة مدينة الجزائر.

وما فعلته إريتريا في مدينة الجزائر، كما أكد رئيس الوزراء لزملائه، يتمثل في إزالة مضمون الاقتراح من خلال محاولة تعديله، ثم القول بعد ذلك بأنها توافق عليه.

وما قالته إريتريا بالفعل لمؤتمر قمة مدينة الجزائر يتضمن أنها تحبذ كالمعتاد تاريخا محددا آخر للعودة إلى الوضع الذي كان سائدا - وهو تاريخ تموز/يوليه ١٩٩٧ بالذات، وهذا تاريخ يسبق تاريخ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ الوارد بكل وضوح في أساليب التنفيذ. وقد أصر رئيس جمهورية إريتريا على هذا، حيث قال للمؤتمر، دون وجود مبرر لادعائه، إن الوقائع المؤيدة للموقف الإريتري قد قدمت للوفد الرفيع المستوى.

وتضمنت التعديلات الأخرى التي نادت بها إريتريا المطالبة بالتعويض عن ٥٠ قرية مزعومة تمت إزالتها من الوجود وبسداد تعويض أيضا لمن أبعدوا عن بلدهم. وبعد إدخال كل هذه التعديلات، كانت إريتريا ستعلن قبولها الصريح لأساليب تنفيذ اتفاق المنظمة الإطاري. ومما يثير الدهشة، أن التعديلات الإريترية قد قدمت إلى مؤتمر القمة بعد موافقة المؤتمر على الأساليب بالتزكية، وبعد انتقال المناقشات إلى النظر في مسائل أخرى.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أن يتصور أن إريتريا قد قبلت الأساليب. وما قالته إريتريا بالضرورة هو "نعم"، ولكن ما أعقب ذلك يجعل من "نعم" هذه "نعم رسمية فقط" بل و "نعم" دون أي معنى.

فهل سيسمح المجتمع الدولي لإريتريا بأن تواصل المراوغة مرة أخرى، أي بأن تواصل تعويق السلام؟ ومؤتمر قمة المنظمة بمدينة الجزائر قد أوضح موقفه. فقد رفض تعديلات إريتريا. ومن المطلوب من المجتمع الدولي أن يتسم بنفس الحزم حتى يتغلب على تلك التحديات التي تستند دون شك إلى عدم إخلاص إريتريا، وقد كان هذا في غاية الوضوح في مدينة الجزائر. وإريتريا لم تقبل الأساليب المتعلقة بتنفيذ اتفاق المنظمة الإطاري. وهي قد لا تقوم بذلك إلا إذا قال لها المجتمع الدولي بشكل جلي إنه لن يتحمل مزيدا من المراوغة من جانب إريتريا. وكما ذكر رئيس وزراء إثيوبيا لمؤتمر مدينة الجزائر، أنه يجب إكراه إريتريا على قبول الطرائق دون شروط أو استثناءات. وينبغي تنفيذ ما قاله مؤتمر القمة، ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يقوم بذلك أيضا. وحل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا ينتظر القيام بدور هام من جانب المجتمع الدولي.

– – – – –